

النفط والغاز

عام 2018، وقع لبنان عقود الاستكشاف والتتنقيب عن النفط في الرقعتين 4 و 9 في المياه الإقليمية اللبنانية، مع تحالف شركات Total و ENI و Novatek، لمدة 25 سنة يمكن تمديدها لخمس سنوات إضافية. ويعتبر بعض الخبراء أن هذه العقود ليست في مصلحة الدولة، وهي أقرب إلى نظام الامتيازات القديم. ويقدر الاستشاري في مجال النفط والغاز نقولا سركيس أن حصة الدولة من هذه العقود لن تتجاوز 47% في حدها الأقصى، بالمقارنة مع حصص تتراوح بين 65 و 85% في البلدان الأخرى المنتجة للبترول.

مغاربة جعينا

عام 1996، منحت الحكومة اللبنانية، بموجب القرار 28، شركة «PAC» امتيازاً لمدة 15 عاماً، لاستثمار السوق الحرة في مطار بيروت، على الرغم من معارضه ديوان المحاسبة، في قراره رقم 1/98، وإصراره على عدم جواز أن تتجاوز مدة العقد أربع سنوات. تم تجديد عقد الشراكة مرات عدّة. وعام 2017، جرت مناقصة وفازت فيها الشركة نفسها لمدة أربع سنوات جديدة في مقابل 404 ملايين دولار ستدفع إلى الخزينة العامة لقاء استثمار 8 آلاف متر مربع من صالات المطار، علماً أن الشركة لم تدفع طيلة 15 عاماً قبل المناقصة الأخيرة سوى 170 مليون دولار.

عام 2006، تم تلزيم شركة «Duncan-Nead» عقد تركيب عدادات وقوف السيارات وإدارتها وتشغيلها ضمن نطاق بيروت الكبرى مقابل حصولها على 85% من عائداتها و 15% للبلدية، ما سمح لها بجني مبالغ طائلة. لاحقاً، قامت بلديات كبرى من النبطية إلى طرابلس مروراً بচيدا وجونية وجبيل وطرابلس وزحلة، بتركيب عدادات مماثلة مع الشركة نفسها، مقابل بدلات تتراوح بين 70 و 85%.

عام 1998، منحت الحكومة اللبنانية شركة «بريد لبنان» المعروفة بـ Liban Post، امتياز الخدمات البريدية الوطنية، بموجب عقد BOT لمدة 12 عاماً (جدد مرات عدّة ولا يزال سارياً حتى اليوم). بعد بعض سنوات تدرّعت الشركة بأن الإدارات الرسمية لم تطبق الحصريّة بما يعيق قدرتها على الاستمرار، فأعطيت حصريّة نقل معاملات الإدارات الرسمية وتسلّمها وتوزيعها، وصدرت قرارات تلزم أصحاب المعاملات بإجراء معاملاتهم الرسمية من خلالها، فتحول العقد إلى ما يشبه الدعم المنح من الدولة لضمان أرباح مضمونة للشركة الخاصة، وأصبحت أعمالها تشتمل سلّة واسعة، الجزء الأكبر منها غير متصل بالبريد، بل بخدمات الوسيط بين الإدارات الرسمية والعملاء مثل إجازات العمل، إخراجات القيد، السجلات العدلية، فواتير الهاتف الثابت والخلوي، معاملات الطالب في الجامعة اللبنانية والتصاريح الضريبية...

تعاقد إدارة معرض رشيد كرامي الدولي مع سلسلة فنادق «تشويس هوتيلز» لإدارة وصيانة فندق «كوالتي إن» المبني ضمن نطاق المعرض المملوك من الدولة اللبنانية. تفيد المعلومات في وزارة المال أن الشركة المستثمرة تمتّع منذ عام 2014 عن دفع مستحقات الدولة من الفندق والتي بلغت قيمتها التراكمية 3,25 مليار ليرة (نحو 2,2 مليون دولار).

تقوم شركة Tourister بإدارة وتشغيل قصر المير الأمين الذي استملكته وزارة السياحة في ستينيات القرن الماضي وأعادت تأهيله وترميمه. تستفيد الشركة من عائدات الإدارة والتشغيل والخدمات المقدمة في القصر التاريخي والأثري الذي حُول إلى فندق يضمّ مطاعم وتقام فيه الأعرas والحفلات.

المعاينة الميكانيكية

عام 2003 أبرمت الحكومة اللبنانية عقد BOT مع شركة FAL السعودية لبناء 4 مراكز للمعاينة الميكانيكية، فضلاً عن تجهيزها وتشغيلها لمدة عشر سنوات، على أن تكون حصة الدولة من العائدات محددة بنسبة 30%. مع انتهاء العقد عام 2013، وبدلًا من استرداد المرفق العام، تم التجديد للشركة رضائياً لمدة 6 أشهر بموجب القرار رقم 42 الذي اتخذه مجلس الوزراء، وتعديل شروط العقد بما رفع حصة الشركة من عائدات الميكانيك، واستمر التجديد للشركة السعودية Autospect/SGS/Securitest من حينها. عام 2016، أجريت مناقصة أددت إلى فوز ائتلاف /Autosecurite/ الميكانيكية، واستمر التجديد للشركة السعودية Autospect/SGS/Securitest من حينها. إلا أن مجلس شوري الدولة أبطلها نتيجة مخالفات كثيرة فيها. بالنتيجة لا تزال FAL مستمرة في أعمالها حتى اليوم ولا يوجد رقم محدد عن مجمل الأرباح التي جنتها الشركة وحُرمت منها الخزينة.

مطارات المواقف

عام 2004، وقعت إدارة مرفأ بيروت عقداً مع شركة «اتحاد محطة بيروت للحاويات - BCTC»، لإدارة محطة الحاويات في المرفأ لمدة 15 عاماً. بدأت الشركة أعمالها عام 2005 وباتت مسؤولة عن معالجة سفن الشحن العابرة وإدارة تفريغ البضائع ونقلها إلى مراكز الكشف والتدقيق الجمركيّة المختلفة، مقابل استيفاء رسوم من الحاويات تكون حصة الدولة منها 20% فقط. كان يفترض بهذا العقد أن ينظم عملية تفريغ البضائع ويسرعها، إلا أن النتيجة أتت عكسية، بعد أن أقدمت الشركة المشغلة على توقيع عقودين مع شركتين في مجال النقل البحري لتقوما بإدارة الموقف، وتقديم خدمات الملاحة بدلاً من مرفأ بيروت، فباتت السفن المتعاملة مع شركة BCTC تقع وقتاً أطول في المرفأ قبل أن يتم تفريغ حمولتها، وبالتالي تحملها أكلافاً إضافية لتحسين بضائعها قبل الإفراج عنها. تشكّل رسوم التخزين 40% من إيرادات المرفأ السنوية، وهي تعدّ بمثابة إيرادات سهلة تحصلها الشركة.

عام 2000، منحت الحكومة عقد بناء موقف السيارات في مطار بيروت إلى شركة «المرافق اللبناني». قدرت كلفة المشروع بنحو 14 مليون دولار، وقضى العقد أن تستردّها الشركة مع الأرباح من خلال استثمار الموقف لمدة 16 عاماً. أعيد تجديد العقد عام 2016 لمدة 4 سنوات، بموجب تنفيذها مرتين بعد أن تم تفصيل دفتر الشروط علىقياس». تصل قدرة الموقف الاستيعابية إلى 2350 سيارة، وتفرض الشركة بدلات مرتفعة جدّاً على مستخدمي الموقف، وتقوم أحجزة المطار بدعم الشركة من خلال التضييق على السيارات التي تحاول تفاديه استخدام الموقف.

صور الاستراحة

عام 2013، حصلت شركة Gulftainer الإماراتية على عقد امتياز من نوع BOT لبناء محطة حاويات في الاستراحة واستثماره. جدد العقد مرات عدّة ولا يزال مستمراً حتى اليوم. ارتبط هذا الملف بمخالفات عدّة من ضمنها إزالة الرمال من الاستراحة خلافاً لقانون تنظيم استخراج الرمل من الأماكن العمومية، وقد بلغ حجم الرمال المستخرجة نحو 18 ألف متر مربع بتكلفة 18 مليون دولار.